

زياد منى*

عرض كتاب

أوروبا للشركات: وسائل الشركات الكبرى في تقرير سياسات الغذاء والمناخ والحروب

المؤلف: دفيد كزّين.

العنوان الأصلي : Corporate Europe: How Big Business Sets Policies on Food, Climate and War

الناشر: بلوتو برس، لندن، ٢٠١٣.

عدد الصفحات: ٢٢٤ صفحة.

* باحث وكاتب فلسطيني.



من منظور المؤلف، تأتي لاديمقراطية الاتحاد الأوروبي وخضوع قراراته لهيمنة المصارف والشركات الكبرى من وجود جماعات الضغط التي تُسمّى "اللوبى" (Lobby)، والتي تعمل على "كسب" تعاطف أعضاء البرلمان الأوروبي، وغيره من المؤسسات، بإصدار قوانين مصلحة طرفٍ أو آخر.

وقدّر المؤلف عدد أعضاء جماعات الضغط هذه بنحو عشرين ألف عضو ينشطون في كلّ مجالات الاقتصاد وفي كلّ مؤسسات الاتحاد الأوروبي. لذا نرى أنّ المؤلف أثري كتابه بفصول مخصصة كلّ منها لمادة محدّدة؛ مثل تأثير المصارف في رسم السياسات المالية لدول الاتحاد وشركات الأدوية، والمؤسسات المتخصصة في الصناعات الغذائية؛ ومن ثمّة السياسات الزراعية، وما يرتبط بها من استعمال للمبيدات الحشرية، إضافةً إلى شركات النفط.

لقد أثري الكاتب مؤلفه بأمثلة كثيرة ورّعها على سبعة فصول رأى أنها تثبت هيمنة المؤسسات الصناعية على قرارات الاتحاد الأوروبي، وعلى قرارات الدول الوطنية، وأنها مصلحة الأغنياء وضدّ مصلحة الفقراء. ولأنه من غير الممكن عرض كلّ الأمثلة التي استحضرها المؤلف لإثبات تلك الهيمنة، ودور مؤسسات العلاقات العامّة في التأثير في الجمهور، وفي قرارات الموظفين الأساسيين وغيرهم، نورد مثالاً مثيراً للدهشة.

يقول الكاتب إنّ شركة مثل مونسانتو كانت تنتج مبيدات للأعشاب الضارة، ثمّ بدأت في إنتاج محاصيل مُعدّلة وراثياً مقاومة لتلك المبيدات التي كانت أنتجتها من قبل. وتبين للمؤلف أنّ هذه الشركة تهيمن على سوق الغذاء. ففي سنة ٢٠٠٤ كانت مونسانتو، إحدى الشركات العشر، وأكبرها، هي المتحكّمة في أكثر من نصف إنتاج العالم من بذار الحبوب. وقد اتّضح للمؤلف أيضاً وجود علاقة، أو رابطة، بين هذه الشركات وتلك التي تنتج ٨٤ في المئة من مجمل مبيدات الحشرات عالمياً. وفي سنة ٢٠٠٩ كانت هذه الشركات العشر تتحكم في ٧٣ في المئة من مبيعات بذار الحبوب عالمياً.

الكتاب في مجمله يكشف ما يمكن وصفه بالتحالف غير المقدس بين رأس المال المهيمن وبيروقراطية الاتحاد الأوروبي، ويوضح أنّ القوانين التي يسنها الاتحاد الأوروبي، والتي هي نتاج اللوبي، تهدف إلى القضاء على نُظم الرعاية الاجتماعية لمصلحة سياسية اقتصادية نيولبرالية تخدم مصالح الشركات الكبرى، وفي الوقت نفسه يوضح تأثير صناعات الأسلحة في قرارات الاتحاد الأوروبي المرتبطة بمصلحة سنّ الحروب وخوض مغامرات عسكرية؛ بهدف تحقيق أرباح إضافية من وراء ذلك.

في الحقيقة، إنّ الكتاب يحوي معلوماتٍ مثيرةً (يمكن وصف بعضها بأنها مُفزعّة) عن مدى تأثير الشركات الكبرى في القرارات المصرية التي تمس حياة مئات الملايين من البشر في مختلف مجالات الحياة، منها المناخ والغذاء؛ ومن ثمّة الصحة والحروب. وعلى الرّغم من أنّ الكتاب مختصر فإنه مدخل مهمّ لفهم خلفية قرارات كثيرة لا تمس حياة الأوروبيين فحسب، بل حياة مئات الملايين من البشر في مختلف أنحاء المعمورة.

بدايةً، من المفيد تعريف القارئ أنّ مؤلف الكتاب، دفيد كرين، صحافي بريطاني متخصص في الشؤون الأوروبية، وأنه سبق له أن أصدر عام ٢٠١١ كتاب تحالف أوروبا مع إسرائيل: مساعدة الاحتلال. والمؤلف كاتب منتظم في العديد من اليوميات الغربية المهمة مثل صحيفة الغارديان البريطانية، وول ستريت جرنال، وجرنال يُورب. ومن الأمور المهمة أنّه لا يعدّ نفسه صحفياً فحسب، بل ناشطاً سياسياً أيضاً.

أمّا هذا الكتاب فهو نقدٌ صريح ومفصّل للاتحاد الأوروبي، ومؤسساته، وسياساته الاقتصادية، ومن ثمّة الاجتماعية، إذ يرى المؤلف أنها تصاغ لمصلحة أغنياء قليلين؛ أي ما يعرف الآن بالواحد في المئة، وهو شعار حركة "احتلوا / Occupy" التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية، عام ٢٠١١، ضدّ هيمنة الواحد في المئة من الأثرياء على مقدرات التسعة والتسعين في المئة المتبقية.

وفي هذا الكتاب يوجّه المؤلف إلى الاتحاد الأوروبي نقداً مثيراً ومفصّلاً استدعى، في المقدمة خاصةً، تعريفه وبيان كيفية عمله. وهذا الأمر مهمّ؛ فيه يتمكّن القارئ من تقديم حكم صحيح في ما يتعلّق بأراء المؤلف واستنتاجاته. وقد أوضح المؤلف في المقدمة أنّ قرارات الاتحاد الأوروبي تتخذها ثلاث مؤسسات رئيسة مقيمة في بروكسل بلجيكا، هي: المفوضية الأوروبية، ومجلس الوزراء، والبرلمان الأوروبي.

ولا بد في هذا السياق من تأكيد حقيقة متمثّلة بأنّه كلما كبرت مؤسسة ما، أيّاً كان مجال عملها، أضحت مثل متاهة يصعب تعرّف طريقة الخروج منها، أو التحرك في قنواتها. فكيف بمؤسسة مثل الاتحاد الأوروبي الذي يضمّ ٢٧ دولةً.

على أيّ حال، يكمل المؤلف شرحه بالقول إنّ المفوضية الأوروبية تتألّف من ٢٧ عضواً، كلّ واحد منها ترشحه دولته، وهو في العادة إمّا وزير سابق أو خبير أتى من قطاع الخدمة المدنية. وهنا تكمن حجة المؤلف الأولى في لاديمقراطية الاتحاد الأوروبي؛ ومن ثمّة، كثير من قراراته، لأنّ أعضاء المفوضية الذين يمثّلون هم أنفسهم المؤسسة التنفيذية، أشخاص غير منتخبين، ولأنّه لا كلمة لشعوب دول الاتحاد في اختيارهم.

ويقوم رؤساء وزراء دول الاتحاد الأوروبي، أو رؤساؤها أحياناً، باختيار رئيس المفوضية الذي يتولّى توزيع مهمّات كلّ مفوض. ولئن بدا نمط توزيع المهمّات موحياً بالمساواة، فإنّ حقيقة استحواذ دول الاتحاد الأقوى على المناصب الأكثر أهميةً؛ مثل الشؤون الخارجية، والمالية، وغيرها، تدلّ على أنّ دول الاتحاد الكبرى "أكثر مساواة" من غيرها الأقلّ قوّةً.

ومن المهم في هذا السياق تأكيد أنّ مهمّة المفوضية تكمن، بحسب المؤلف، في تقديم المقترحات، ما يعني أنّ ولادة كلّ قانون يصدره الاتحاد الأوروبي تجرى في المفوضية؛ أي الهيئة غير المنتخبة أصلاً، ذلك أنه جرى تحويله إلى مجلس وزراء الاتحاد والبرلمان، وهو الهيئة الوحيدة المنتخبة مباشرةً من دافعي الضرائب في دول الاتحاد الأوروبي.

عرض كتاب الحركة العالمية لحقوق الإنسان: تاريخها

المؤلف: آري نير.

العنوان الأصلي : The International Human Rights Movement: A History

الناشر: جامعة برنستن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٢.

عدد الصفحات: ٣٨٠ صفحة.



البشر السود البشرية، وتبعها اغتيال المناضل الجنوب أفريقي الكبير ستيف بيكو. ويضيف الكاتب أن تغير موقف الصحافة الأمريكية من الحرب في فيتنام كان من الدوافع الأخرى لولادة حركة الدفاع عن حقوق الإنسان على المستوى الكوني.

على أي حال، نعود إلى التاريخ، وفي هذا السياق يذكر المؤلف ولادة حركات أميركية كثيرة تهتم بمسألة حقوق الإنسان والدفاع عنها، وهي إضافةً إلى هيومن رايتس ووتش:

- لجنة الحقوقين لحقوق الإنسان العالمية (أضحى اسمها "هيومن رايتس فيرست").
- لجنة حماية الصحافيين.
- المجموعة الحقوقية الدولية لحقوق الإنسان (أضحى اسمها "غلوبال رايتس").
- أطباء من أجل حقوق الإنسان.

ويلتزم المؤلف بالحقائق التاريخية؛ إذ يثبت أن الولادة الحديثة لحركة الدفاع عن حقوق الإنسان، كائنته ما كانت تلك الحقوق، وكيفما كانت تُفهم أو تطبق على أرض الواقع، كان بتأسيس منظمة أمنستي إنترناشيونال، سنة ١٩٦١، المعروفة بالعربية باسم منظمة العفو الدولية. ومن الجدير بالذكر أن هذه المنظمة حصلت على جائزة نوبل للسلام، على أن الإشكالية المثيرة للجدل - وهي أمرٌ لافٍ لمن يولي المسألة أي أهمية أو مغزى - أن رفضها أضحى معروفاً أكثر ممّن قبلها.

قبل ذلك، تشكّلت إبان الحرب العالمية الثانية منظمة تُعنى بحقوق الإنسان، من منظور عقدي محدّد هو عصبة الأمم التي تقول إن جذورها ذات علاقة بمحاكمة درايفوس في فرنسا، في القرن التاسع عشر.

وفي عام ١٩٢٠ أُسس اتحاد دولي أو عالمي لحماية الحقوق، لكنه لم يدُم طويلاً. وفي القرن التاسع عشر، عام ١٨٢٠ تحديداً، تشكّلت في لندن جمعية ضدّ الرق - وهي لا تزال قائمة - تعمل تحت اسم مكافحة الرق الدولية. وفي الحقيقة إن الكتاب في معظمه موجهٌ للدفاع عن هيومن رايتس ووتش وسياساتها، مع تجاهل كثير من الانتقادات التي تواجهها من كلّ حذب وصوب.

ولقد خصّص المؤلف للحديث عن الحركات العربية التي اندلعت عام ٢٠١١، وتبعاتها، فصلاً مثيراً للجدل، وأنهى كتابه بالحديث عن التحديات التي تواجه الحركة العالمية للدفاع عن حقوق الإنسان وما حقّقت من إنجازات منذ ولادتها.

الكتاب مفيد؛ فهو يحوي معلومات مهمة لم يسبق جمعها بين دفتي كتاب، ولكنّ الحذر في التعامل مع المؤلفات العقدية المنطلق والهووي ضروري.

لا شك في أن الحديث عن حقوق الإنسان، ومختلف المنظمات الوطنية والعبارة للحدود التي تعمل في هذا المجال يستجلب عواطف الكثيرين، وخصوصاً بالنسبة إلى الضحايا - المنسّيين في المقام الأول - وأقربائهم.

ويسعى هذا الكتاب إلى أن يكون مؤلفاً جامعاً لتاريخ الحركة العالمية للدفاع عن حقوق الإنسان. وهو مساهمة مهمة وفريدة، لكنه في الوقت نفسه عرضة لانتقادات عديدة نترك للقارئ حريّة الحكم فيها.

والمؤلف آريه نير، رئيس فخري لصندوق أوبن سسيتي أو أوبن سسيتي فونديشن التابع للمليونير المجري/ اليهودي، وأستاذ محاضر في مدرسة باريس لعلوم العلاقات الدولية.

وممّا لا شك فيه أن حركة حقوق الإنسان التي انطلقت في الولايات المتحدة الأميركية في سبعينيات القرن الماضي لم تكن إنسانيةً، بل كانت ذات أهداف سياسية خالصة، أو لنقل إن السياسة الغربية استخدمت هذه الحركة لأغراض غير نبيلة؛ فقد كانت توظفها حين تريد، وعندما ترى أن ذلك يصبّ في غير مصلحتها تتغافل ببياناتها عن انتهاكات حقوق الإنسان. ولا ننسى أن المبادئ العامّة لحركة الدفاع عن حقوق الإنسان بدأت مع توقيع اتفاقية هلسنكي بين المعسكرين آنذاك، وأن هذه الاتفاقية قد حوت إشارات واضحةً إلى حريّة الوصول إلى المعلومات، وحريّة التنقل، وحريّة الرأي، وحريّة التعبير، وما إلى ذلك من المصطلحات. ففي الواقع كانت منظمة هيومن رايتس ووتش التي ترأسها آري نير نتاج اتفاقية هلسنكي، وسُمّيت وقتها "هلسنكي ووتش"، ويمكن ترجمة هذا الاسم إلى "مرقب هلسنكي"، على الرّغم من أن الموقع العربي للمنظمة الوريثة لها؛ أي هيومن رايتس ووتش، يتزك الاسم على الإنترنت كما هو (من دون ترجمة).

وبما أن الكتاب، من منظور فكري أو عقدي منحاز، وليس على غرار ما ينبغي أن تكون عليه المؤلفات العلمية، فإنه عرضة للنقد، وهذا منطلق تعاملنا مع محتوياته، من دون التقليل من أهمية الدفاع عن حقوق الإنسان. وتظهر المنطلقات العقدية للمؤلف في نقده لمنظمة العفو الدولية ومواقفها، في تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي، تحت قيادتها الجديدة المتمثلة ببير سان وآيرين خان اللذين عملاً على توسيع مهمة المنظمة لتغطّي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ لأنها، بحسب المؤلف، من الصعب تعريفها.

ويقول المؤلف إن حركة الدفاع عن حقوق الإنسان، على المستوى العالمي، وُلدت في الولايات المتحدة الأميركية في السبعينيات نتيجة أحداثٍ أو مآسٍ إنسانية كبرى؛ منها على سبيل المثال الانقلاب العسكري في التشيلي على الرئيس المنتخب سلفادور ألندي، وقد جرى بموافقة ودعم كاملين من واشنطن. أمّا الحدث الآخر الذي يشير إليه المؤلف فهو انتفاضة السكان الأفريقيين في سويتو بجنوب أفريقيا، وقد سقط فيها آلاف الضحايا من

عرض كتاب نقل الأخبار عن الكوارث: المجاعات والمساعدات ووسائل الإعلام

المؤلفة: سوزان فرانك.

العنوان الأصلي: Reporting Disasters - Famine, Aid, Politics and the Media

الناشر: هرست بيلشرز، لندن، ٢٠١٣.



كل الأطراف كانت على علم سابق بتلك المجاعة، ولكن لم يكثر بها أيٌّ منها، فقد كان الأهم، بالنسبة إليها، هو التوظيف السياسي لمعاناة المتضورين جوعاً؛ بهدف الهجوم على حكومة منغستو هايلى مريم الشيوعية على نحو خاص، وعلى المعسكر الشيوعي على نحو عام.

وإذا كانت قصة المجاعة في إثيوبيا قد أنتجت مساعدات للمتضورين، فإنها في الوقت نفسه ساهمت، بحسب الكاتبة، في إخفاء الحقائق، ودعمت سياسات حكومة منغستو هايلى مريم القمعية. فالمجاعة، لم تكن بسبب الجفاف، بل كانت نتاج سياسات حكومة أديس أبابا في إعادة توطين بعض السكان، وإثارة القصة على ذلك النحو غير المسبوق.

وترى المؤلفة أنّ من الأمور الأخرى الواجب أخذها في الحسبان، خطورة تأسيس تحالف غير مقدس بين منظمات الإغاثة غير الحكومية في العالم وبعض وسائل الإعلام الغربية، وتأثير ذلك في معرفتنا للكوارث الإنسانية، ومدى خطورتها، وما إلى ذلك، إضافةً إلى أنّ التغطية الإعلامية الاستعراضية لا بد من أن تؤدّي إلى إغفال حقائق مهمّة وإخفائها عن المتلقين؛ ومن ذلك، بخاصة، دور البشر في صناعة تلك الكوارث.

إنّ القسم الأكبر من الكتاب مخصص لتغطية الإعلام الغربي للمجاعة في إثيوبيا وتأثير تلك التغطية في ردة فعل الحكومات الغربية تجاه الكارثة، ومنه تنطلق المؤلفة لتحليل علاقة الإعلام بالكوارث والتأثير المتبادل بين كل الأطراف المتعلقة بها.

وتخصص المؤلفة الفصل الأول للحديث عن رواية الإعلام الغربي للمجاعة في إثيوبيا. أمّا الفصل الثاني والثالث فقد خصصتهما للحديث عن تأثير تلك التغطية الإعلامية في سياسات الحكومات الغربية عبر الضغط الشعبي.

وجعلت المؤلفة الفصل السادس حديثاً عن التأثير البعيد المدى الذي أنتجته قصة المجاعة في إثيوبيا، في علاقات منظمات الإغاثة الإنسانية العالمية الداخلية، وفي وسائل الإعلام أيضاً. وبالنظر إلى أنّ قصة تلك المجاعة وما رافقها من "حرب" إعلامية شكّلت نقلةً نوعيةً في العلاقة بين الإعلام الغربي ومنظمات الإغاثة المرتبطة بالقارة الأفريقية، فقد خصصت المؤلفة الفصل السابع للحديث عن العلاقة بين وسائل الإعلام (أو الميديا في الغرب) بأفريقيا وكيفية تغطيتها للأحداث هناك. وفي الفصل الثامن والأخير تلخص المؤلفة استنتاجاتها والدروس التي ينبغي أن تكون في الحسبان عند الحديث عن العلاقة بين الميديا والكوارث الإنسانية.

لعلّ ما يؤاخذ به الكتاب نظره التقليديّة؛ إذ يفتقد تحليل دور وسائل الإعلام في المجتمعات الغربية البعد الفكري بصفته جزءاً من المؤسسة الحاكمة في كل دولة. فالكلام على الإعلام الحر، أو المستقل، وما إلى ذلك من اللغو المعروف، مظلّل؛ لأنه ليس ثمّة من إعلام مستقل عن ممّوله؛ لذلك تكون "حرية الرأي" مرتبطة بالمعرفة التي يتحكم فيها ذلك الإعلام "المستقل".

عملت مؤلفة الكتاب مراسلةً للقناة التلفزيونية لهيئة الإذاعة البريطانية، وتركت عملها لتأسيس شركة إنتاج خاصة، فأنتجت العديد من الأفلام عن أفريقيا، ثمّ انتقلت إلى المجال الأكاديمي؛ فهي تعمل حالياً أستاذة إعلام في جامعة لندن، وقد كان موضوع رسالة الدكتوراه التي كتبها كيفية تعامل الإعلام مع المجاعة في إثيوبيا.

اختارت المؤلفة المجاعة في إثيوبيا، سنة ١٩٨٤، منطلقاً لمعالجة العلاقة بين الكوارث الإنسانية، طبيعياً كانت أو من نتاج تصرفات بشرية من جهة، وتبين كيفية تعامل الإعلام معها وتأثير ذلك في المتلقين، وفي طرائق عمل الحكومات وسياساتها، وأنشطة المنظمات غير الحكومية وغيرها، من جهة أخرى.

في الحقيقة إنّ موضوع الإعلام وتأثيره، سلبياً أو إيجابياً في المتلقي وفي رسم صورة الواقع لا يكاد ينتهي؛ فالتجارب المعيشة تُعلّمنا أنّ مقولة "الحقيقة أول ضحايا الحروب" صحيحة. والحروب، كما نعلم، لا تكون بالضرورة نزاعاً عسكرياً فحسب؛ وذلك أننا نتكلم على الحروب الإعلامية، والثقافية، والحضارية، وما إلى ذلك.

وتصل المؤلفة التي لا بد من عدّها مرجعاً مهمّاً ورئيساً في مجال الإعلام في الغرب، إلى استنتاجات مهمّة في كتابها. فهي، على سبيل المثال، تُذكر القارئ بأنه ربما لا تكون وسائل الإعلام ناجحةً في التأثير في طرائق تفكير الناس، لكنها تكون ناجحةً في تحديد وجهة انتباههم.

ويمكن أن نذكر أنّ الصين عانت مجاعةً بين سنتي ١٩٥٩ و١٩٦١، وأنّ الكونغو عانى، أواخر التسعينيات، كوارث رهيبية سقط أثناءها ملايين الضحايا، وعلى الرغم من ذلك لم تحط بأيّ قدر من الاكتراث الإعلامي، أو فلنقل، بتعبير آخر، إنّ الإعلام في الغرب لم يُعربها أيّ انتباه، حتى لو كان ذلك طرفة عين. من أجل ذلك تصل المؤلفة إلى نتيجة مفادها أنّ الناشطين في مجال المساعدات الإنسانية يعلمون علم اليقين أنّ معظم الكوارث في العالم لا تحصل إلا لدى ضحاياها، وأقربائهم، وأحبائهم من بعدهم.

وتقول المؤلفة إنّ الإعلام لا ينقل الأخبار، بل يصنعها. ومن الأمور المثيرة التي لفتت انتباهها عدم تمييز الإعلام بين المجاعة الناتجة من الجفاف والمجاعة الناتجة من سوء الإدارة. فالإعلام الغربي، في حالة إثيوبيا مثلاً، لم يكثر كثيراً بالأسباب التي قادت إلى تلك المجاعة التي لم تكن بأيّ حال من الأحوال في المستوى الذي صورته الميديا الغربية؛ فكّل ما كان يهمه قصة يقارع بها غرماءه ومناقسيه في المجال نفسه. أمّ يعترف مراسل تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية مايكل بويرك بتسلمه أوامر من رئاسة الهيئة في لندن للبحث عن بعض الأفارقة المتضورين جوعاً؛ لأنّ القناة الإنكليزية المنافسة حينئذ (الآي تي في) كانت تُعدّ برنامجاً عن الأخبار الجيدة والسارة؟ النتيجة، إذن، هي إنتاج قصة مجاعة في إثيوبيا ذات تأثير كبير في المتلقي، لكنها في الوقت نفسه تخفي كلّ الحقائق المتعلقة بها، وتشوه الواقع بتصوير المجاعة على أنها كانت فجائيةً، فكانت حكومات الغرب، وإثيوبيا، وهيئات الإغاثة العالمية، والأمم المتحدة، لم تكن على علم سابق بحتمية حدوثها قبل ولادة تلك القصة عبر القناة التلفزيونية لهيئة الإذاعة البريطانية الحقيقة أنّ

عرض كتاب
إضاءة
على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية

المؤلف: جميل هلال.

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠١٣.

عدد الصفحات: ١٢٢. صفحة.



وتفرعاتها، من خلال عنوانٍ جامعٍ أسنده إليها المؤلف، هو: "تأكلُ المؤهلات القيادية للنخبة السياسية الفلسطينية".

أما الجزء الثاني من الكتاب فهو مخصص لما يراه المؤلف عوامل رئيسة أنتجت المآزق، وعنوانه هو: "نحو موضعة النخبة السياسية الفلسطينية في سياق شرطها التاريخي". وأما جزؤه الثالث والأخير فهو يتضمّن رؤية المؤلف للشروط الضرورية التي تفضي إلى الخروج من المآزق والأزمة، وقد جعل عنوانه "ملاحظات وتساؤلات ختامية".

ويتمثّل هدف قراءة الكتاب بمناقشة بعض منطلقات المؤلف. ونبدأ بالقول إنّ قيادة الهزيمة لا يمكن أن تقود إلى النصر كما أنّ النظام الفاسد لا يمكنه أن يصلح نفسه، وإنه لا يمكن إقامة نظام ديمقراطي - كائنًا ما كان معنى هذا المصطلح - من دون ديمقراطيين، ومن دون معرفة رحلة القيادة السياسية الفلسطينية من فكر الثورة، إلى فكر التسوية؛ بكل ما يحمله من مضامين، وفي صدارتها الابتعاد عن الجماهير، والانخراط في العملية السياسية التي ستجري بالضرورة وفق قواعد الطرف الأقوى.

لقد أسهب المؤلف في شرح ما رآه من أسبابٍ دفعت القيادة السياسة الفلسطينية إلى الانتقال من فكر التحرير إلى ما سمّاه فكر بناء مؤسسات الدولة.

من النقاط الرئيسية الأخرى التي وجب لفت الانتباه إليها تحليل طبيعة الصراع مع الصهيونية وإمكانية التعايش معها. والإجابة عن هذا السؤال، في ما نرى، توجب العودة إلى قراءة طبيعة الفكر الصهيوني وما يسمى النظام السياسي العربي في الوقت نفسه.

وقد أعاد المؤلف بعض أسباب هزيمة سنة ١٩٤٨ إلى نقيصة ذاتية تكمن في الانقسام الفلسطيني. وإذا كنّا نتفق معه على وجود ذلك الانقسام، فإننا نرى أنّ ميزان القوى في فلسطين ما كان ليُوجد فرصة، ولو ضئيلة، لمنع اغتصاب ما اغتُصب من فلسطين، حتى أنّ الأمر قد اقتضى دخول جيوش عربية، تحت قيادة استعمارية بريطانية، لضمان تنفيذ المخطط.

وأما الأمر الثاني الذي نرى أنّ المؤلف لم يمنحه حقّه، من دون أن يعني هذا إطلاقاً انتقاصاً من قيمة الكتاب أو من مؤهلات المؤلف، فهو طبيعة القيادة السياسية الفلسطينية، وأعني تحديداً قيادة فتح. فعملية الانتقال من فكر الثورة إلى فكر التسوية، كما يقول المؤلف، بدأت منذ فترة طويلة قبل العدوان على العراق سنة ١٩٩٠، وقبل هزيمة سنة ١٩٨٢ في لبنان.. إلخ، والانتقال بدأ عملياً بتفريغ مؤسسات الحركة الوطنية من مضامينها وتحويلها إلى دوائر تابعة للقيادة، إضافةً إلى استحالتها مراكزَ توظيفٍ، وتغذيةً للبطالة المفنّعة، أو كما أطلق عليها جميل هلال لفظ "الترغغ"؛ أي التوظيف. وقد ساهم التضييق على الاتجاه الديمقراطي داخل حركة فتح، في تطويع الحركة وإخضاعها لشروط المساومة الوطنية إلى حدٍ كبير.

لا شك في أنّ صدور هذا الكتاب الذي يعالج أسباب الوضع المتردي الذي وصلت إليه القضية الفلسطينية إضافة مهمة إلى السجال والنقاش في الوضع العربي على نحو عام، والفلسطيني على نحو خاص، خصوصاً أنّ المؤلف، وهو عالم اجتماع فلسطيني مقيم حالياً في مدينة رام الله المحتلة، عمل طويلاً في الحركة الوطنية الفلسطينية، بصفته مسؤول الإعلام في الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي كانت الأكثر حماساً لتبني برنامج دولة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧.

هذا الكتاب هو الكتاب الأول الذي تصدره مؤسسة الدراسات الفلسطينية ضمن سلسلة "القضية الفلسطينية - آفاق المستقبل"، وهي تُعنى، بحسب الناشر، بـ "الوصف الدقيق، والتحليل المعمق، والرؤية الملتمزة والهادفة [...] بهدف استخلاص دروس الماضي [...] وتحاشي السرد التاريخي للأحداث المرتبطة به".

يقول المؤلف إنّ بحثه هذا يهدف إلى إلقاء الضوء على حال النخبة السياسية الفلسطينية الحالية، ومن ثمّة ينطلق في معالجة مفهوم النخبة؛ إذ يقول إنه يوحى بالتمايز الذاتي الإيجابي لشريحة معينة. ويستقصي المؤلف تفاصيل المصطلح ليصل إلى نتيجة مفادها أنّ ما يقصده به هو القيادة السياسية؛ أي الفئة التي تتخذ القرارات السياسية، وتحدّد التوجهات والخطوات المتصلة بالمصير الوطني، والتي يشار إليها عادةً باسم الطبقة السياسية. وربما كان هذا العنوان أفضل للكتاب.

على أي حال، هدف الكتاب هو السعي لتفكيك مآزق النخبة السياسية الفلسطينية، ومن ثمّة التركيز على مكوناته من فاعلين سياسيين وبنيّ محدّدة. وللوصول إلى هذا الهدف يستعرض المؤلف، في الجزء الأول والأطول، الانهيار الذاتي لحركة التحرر الوطني الفلسطينية وعملية انتقالها من فكر التحرير إلى فكر بناء مؤسسات الدولة، خصوصاً بعد توقيع اتفاقيات أوسلو وانتقال القيادة السياسية الفلسطينية للإقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧.

ويعالج المؤلف هذه المسألة في أقسام ذات عناوين دالة، هي: "النخبة السياسية تفقد ولايتها"، و"النخبة السياسية وتعطيل عمل المؤسسات الوطنية"، و"النخبة السياسية ومسؤولية الانقسام"، و"الرهان على الولايات المتحدة الأمريكية"، و"النخبة السياسية ومنزلق النزعة المحلية - الفئوية"، و"النخبة السياسية واختزال الديمقراطية إلى عملية إجرائية إدارية"، و"النخبة السياسية تفقد ثقة فئات واسعة من الشباب"، و"النخبة السياسية وإدارة الاقتصاد وفق مفاهيم الليبرالية الجديدة". وهذه العناوين تغني، إلى حدٍّ ما، عن الخوض في تفاصيل كل منها؛ إذ يمكن للقارئ أن يتمثّل محتوى كلّ عنوان من هذه العناوين

عرض كتاب وديع حداد - ثائر أم إرهابي

المؤلف: بسام أبو شريف.

الناشر: رياض الريس، بيروت - ٢٠١٤.

عدد الصفحات: ٣٠٤. صفحة.



أما الشخصية الأكثر إثارة للجدل فكانت، بلا شك، كارلوس الذي ذاع صيته في العالم بعد عملية خطف وزراء نفط دول منظمة الأوبك المجتمعين في فيينا، وتداعياتها التي انتهت بفصله من الجبهة الشعبية. ويذكر بسام أبو شريف تفاصيل مثيرة لمن تهمة تلك المرحلة من خارج الساحة الفلسطينية، وفي الوقت نفسه ينصف المناضل الفنزويلي الذي يُضي فترة سجن في فرنسا التي اختطفته من السودان، أو تمكنت من ذلك بصفقة مع الحكومة السودانية كما يقول بعضهم. ويحسم بسام أبو شريف أمره بالقول إن كارلوس، على الرغم من أخطائه، ظلّ منحازاً إلى قضية الحرّية ونضال الشعوب المضطّدة. هذا قول مهم، على لسان بسام أبو شريف، في موقعه السياسي المعاكس الذي انتقل إليه في النصف الأول من ثمانينيات القرن الماضي؛ لأنّ المناضل الفنزويلي تعرض لحملة تشويه غير مسبوقه بعدما فصله وديع حداد من الجبهة.

ولم يهمل بسام أبو شريف الكتابة عن أوضاع اغتيال وديع حداد، في منزل الزعيم السوري أكرم الحوراني في بغداد. وأشار خلال ذلك بإصبع الاتهام إلى شخص محدد بقوله: إنّ جهاتٍ عربية شاركت في ذلك. ونذكر أنّ حركة فتح التي كانت على خلاف دموي مع بغداد، اتهمت وقتها نظام صدام حسين بتنفيذ الاغتيال، لكن الجبهة الشعبية نفت ذلك.

إنّ مؤلّف بسام أبو شريف ثريٌّ من منظور المعلومات التي يحويها، لكنها جاءت متناثرة، أمّا بعض تحليلاته ومواقفه فكانت، إلى حدّ ما، تسويغيّة، وترك للقارئ حرّية الحكم في ذلك. إضافةً إلى ذلك لم يتناول بسام أبو شريف عمليات وديع حداد ضمن الطرف التاريخي العالمي المحدد الذي كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تمرُّ به.

من ناحية أخرى فإنّ التحاق بسام أبو شريف المتأخّر بفرع العمليات الخارجية بالجبهة الشعبية جعل من تأريخه مقتطعاً. وبعضهم يرى أنّ اللجوء إلى العمليات الخارجية أتى على خلفية الصراع المحتدم، في ذلك الوقت، داخل الجبهة الشعبية قبل تشظيها إلى عدّة منظمات أو جهات. وإنّ الحديث في هذا الموضوع يستدعي التعرّض لدور قيادات في حركة فتح في تشجيع الانقسامات في التنظيمات الفلسطينية، والعربية، الحليفة والمنافسة، وهذا تاريخ لم يُكتب بعد، شأنه في ذلك شأن تاريخ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، وامتداداتها، وعلاقتها العربية العلنية منها والخفية.

وفي ظلنا لو أنّ وديع حداد نظر إلى عمليات الجبهة الشعبية الخارجية ضمن الإطار التاريخي للصراع العالمي لتوصّل إلى شرح أفضل لأسباب لجوئها إليها، ثمّ إنّ هذا المنظور يصحّ كذلك في شأن فتح. وإذا كانت تلك العمليّات الشعبية الكبيرة قد نالت إعجاب الشارع العربي، فإنّ بعض القيادات الفلسطينية كانت معارضةً لها، لكنها لم تجرؤ على إعلان موافقها منها بصوت مسموع.

هذا الكتاب من المؤلفات التي يصعب الكتابة عنها لأسباب موضوعية عديدة أحدها مادته الإشكالية، وأخرى ذاتية متمثلة بالعلاقة القديمة المرتبطة بالمؤلف.

لقد أخذ بسام أبو شريف على عاتقه الكتابة عن القائد الفلسطيني "الأسطوري" وديع حداد، تحت عنوان، إشكالي في ظلنا، مضيماً تعقيداً آخر إلى المسألة. فالعنوان المطروح استفهامي، وليس استنكارياً، وهو يجبر القارئ على الظن أنّ مسألة تقويم الراحل وديع حداد غير محسومة.

وقد قسم المؤلّف محتوى الكتاب إلى نحو ثلاثين فصلاً، على الرغم من أنّ عدد صفحاته لا يتجاوز ثلاثمئة صفحة؛ ما جعل بعض الفصول لا يتجاوز عشر صفحات.

وخص بسام أبو شريف الفصول الأربعة الأولى، وهي الأوسع من حيث المعلومات والمنظور الكمي للكتابة، للحديث عن وديع حداد؛ من جهة ولادته ونشأته، وفترة دراسته في الجامعة الأميركية ببيروت، ومن ثمّة تأسيس حركة القوميين العرب وتحالفها مع جمال عبد الناصر، ثمّ افتراقه عنه بعد هزيمة سنة ١٩٦٧، وولادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، إلى غاية انشقاقها إلى عدّة جهات بقي ثلاثة منها هي؛ الشعبية، والديمقراطية، والقيادة العامّة.

كتب بسام أبو شريف عن وديع حداد ضمن هذا الإطار العامّ، عارضاً الخلفية التاريخية والفكرية لخياره المتمثّل باللجوء إلى العمليات العسكرية خارج فلسطين المحتلة من أجل لفت انتباه العالم، أساساً، إلى القضية الفلسطينية التي جرى التعتيم عليها على نحو كامل، منذ اغتصاب فلسطين سنة ١٩٤٨.

أمّا أغلب الفصول اللاحقة فهي بعض الأمور أو الأحداث؛ ما جعلها ذكريات أقرب منها إلى فصول مترابطة تستحيل بمجموعها مؤلّفاً متكاملًا. لذا يبدو كتاب بسام أبو شريف أقرب إلى الذكريات الشخصية منه إلى تأريخ مرحلة نضالية فلسطينية مهمة، حتى من منظور المرحلة الحالية الكارثية التي تمرّ بها الحركة الوطنية الفلسطينية.

ومن ضمن الأحداث والأمور التي عرضها المؤلّف في فصول الكتاب اللاحقة العمليات التي خطط لها وديع حداد، ومنها على سبيل المثال ما سمّاه "عملية مطار الثورة" سنة ١٩٧٠؛ ذلك أنّ المؤلّف نفسه كان ناطقاً رسمياً باسم العملية، ما سمح له بالحديث في الموضوع بإسهاب، وجعل من معلوماته مصدرًا موثوقًا.

من الأمور المهمّة الأخرى التي عرضها المؤلّف الصراعات داخل الجبهة الشعبية التي كانت دوّمًا من الأمور المسكوت عنها في الساحة الفلسطينية.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات Arab Center for Research & Policy Studies



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات هو مؤسسة بحثية فكرية مستقلة للعلوم الاجتماعية والتاريخية وبخاصة في جوانبها التطبيقية.

يسعى المركز من خلال نشاطه العلمي البحثي إلى خلق تواصل بين المثقفين والمتخصصين العرب في العلوم الاجتماعية، والإنسانية بشكل عام، وبينهم وبين قضايا مجتمعاتهم وأمتهم، وبينهم وبين المراكز الفكرية والبحثية العربية والعالمية في عملية البحث والنقد وتطوير الأدوات المعرفية والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، كما يسعى المركز إلى بلورة قضايا المجتمعات العربية التي تتطلب المزيد من الأبحاث والمعالجات، وإلى التأثير في الحيز العام.

المركز هو مؤسسة علمية. وهو أيضاً مؤسسة ملتزمة بقضايا الأمة العربية والعمل لرفيها وتطورها. وهو ينطلق من كون التطور لا يتناقض والثقافة والهوية العربية. ليس هذا فحسب، بل ينطلق المركز أيضاً من أن التطور غير ممكن إلا كرقبي مجتمع بعينه، وكتطور لجميع فئات المجتمع، في ظروفه التاريخية وفي سياق ثقافته وبلغته، ومن خلال تفاعله مع الثقافات الأخرى.

يُعنى المركز بتشخيص وتحليل الأوضاع في العالم العربي، دولاً ومجتمعات، وتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتحليل السياسي بالمعنى المألوف أيضاً، ويطرح التحديات التي تواجه الأمة على مستوى المواطنة والهوية، والتجربة والوحدة، والسيادة والتبعية والركود العلمي والتكنولوجي، وتنمية المجتمعات والدول العربية والتعاون بينها، وقضايا الوطن العربي بشكل عام من زاوية نظر عربية.

ويُعنى المركز أيضاً بدراسة علاقات العالم العربي ومجتمعاته مع محيطه المباشر في آسيا وأفريقيا، ومع السياسات الأميركية والأوروبية والآسيوية المؤثرة فيه، بجميع أوجهها السياسية والاقتصادية والإعلامية.

لا يشكّل اهتمام المركز بالجوانب التطبيقية للعلوم الاجتماعية، مثل علم الاجتماع والاقتصاد والدراسات الثقافية والعلوم السياسية حاجزاً أمام الاهتمام بالقضايا والمسائل النظرية، فهو يُعنى كذلك بالنظريات الاجتماعية والفكر السياسي عنانية تحليلية ونقدية، وخاصةً بإسقاطاتها المباشرة على الخطاب الأكاديمي والسياسي الموجه للدراسات المختصة بالمنطقة العربية ومحيطها.

ينتج المركز أبحاثاً ودراسات وتقارير، ويدير عدّة برامج مختصة، ويعقد مؤتمرات وورش عمل وتدريب وندوات موجهة للمختصين، وللرأي العام العربي أيضاً، وينشر جميع إصداراته باللغتين العربية والإنكليزية ليتسنى للباحثين من غير العرب الاطلاع عليها.

دعوة للكتابة

”

تدعو دورية "سياسات عربية" الأكاديميين والباحثين وسائر الكتاب المهتمين بشؤون السياسات للكتابة على صفحاتها. تقبل الدورية الأبحاث النظرية والتطبيقية المكتوبة باللغة العربية، كما تفتح صفحاتها أيضاً لمراجعات الكتب، وللحوار الجاد حول ما ينشر فيها من موضوعات. تخضع كل المواد التي تصل إلى "سياسات عربية" للتحكيم من جانب مختصين من الأكاديميين. ولذلك تتوقع هذه الدورية ممن يكتبون إليها الالتزام بمعاييرها، وبما يبيده المحكمون من ملاحظات. فاتباع التقاليد العلمية المؤسسية، على محدوديتها، هو الذي يسمح بتراكم التجربة واحترام المعايير العلمية، وضمان جودة المادة التي تصل إلى القراء. تهدف هذه الدورية إلى أن تكون طيعة الفهم لدى المختصين وغير المختصين من القراء، من دون التضحية برصانة المضمون.

“

ترسل كل الأوراق الموجهة للنشر باسم رئيس التحرير على العنوان الإلكتروني الخاص بالمجلة

siyasat.arabia@dohainstitute.org



قسمة الاشتراك

سياسات عربية

الاسم

العنوان البريدي

البريد الإلكتروني

عدد النسخ المطلوبة

طريقة الدفع تحويل بنكي شيك لأمر المركز

شروط النشر

تنشر "سياسات عربية" البحوث الأصلية (لم يسبق نشرها أو نشر ما يشبهها) التي تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها.

تقدم البحوث باللغة العربية وفق شروط النشر في المجلة. يتراوح حجم البحث من ... إلى ٦٠٠ كلمة، بما فيها المراجع والجداول. وتحتفظ هيئة التحرير بحقها في قبول بعض الأوراق التي تتجاوز هذا الحجم في حالات استثنائية.

عروض الكتب من ... إلى ٣٠٠ كلمة، على ألا يمرّ على صدور الكتاب أكثر من ثلاث سنوات. وتقبل المجلة مراجعات أطول على شكل دراسات نقدية.

تخضع المواد المرسلّة كافة، لتقييم وقراءة محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة. وترسل الملاحظات المقترحة للكاتب لتعديل ورقته في ضوءها، قبل تسليمها للتحرير النهائي.

يرفق البحث بسيرة ذاتية موجزة للكاتب، وملخص عن البحث بنحو ٢٥٠ كلمة، إضافة إلى كلمات مفتاحية.

في حال وجود مخططات أو أشكال أو معادلات أو رسوم بيانية أو جداول، ينبغي إرسالها بالطريقة التي نُفّذت بها في الأصل، بحسب برنامجي: اكسل أو وورد. ولا تقبل الأشكال والرسوم والجداول التي ترسل صوراً.



سياسات عربية

عنوان الاشتراكات:

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ARAB CENTER RESEARCH & POLICY STUDIES

جادة الجنرال فؤاد شهاب - بناية الصيفي ١٧٤ - مار مارون
ص.ب: ٤٩٦٥-١١ رياض الصلح ٢١٨٠-١١٠٧ بيروت - لبنان

عنوان التحويل البنكي:

ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES

Qatar National Bank

Account Number: 3804002-000072- (FOR US DOLLARS)

IBAN number: LB70 0136 0000 000 3804 000072 002 (FOR US DOLLARS)

SWIFT code: QNBA LB BE

الاشتراكات السنوية

(سنة أعداد في السنة بما في ذلك أجور البريد المسجل)

- ٣٥ دولارًا أمريكيًا للأفراد في لبنان.
- ٥٥ دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في لبنان.
- ٥٥ دولارًا أمريكيًا للأفراد في الدول العربية وأفريقيا.
- ٧٥ دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في الدول العربية وأفريقيا.
- ٩٥ دولارًا أمريكيًا للأفراد في أوروبا.
- ١٢٠ دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في أوروبا.
- ١٢٠ دولارًا أمريكيًا للأفراد في القارة الأمريكية.
- ١٤٠ دولارًا أمريكيًا للحكومات والمؤسسات في القارة الأمريكية.